خلال يوليو الماضي.. لتستمر التدفقات إلى السوق للشهر الثاني على التوالي مقابل عزوف الاستثمارات الكويتية

التفاؤل بعودة الحياة.. يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية للبورصة

■ 75 مليون دينار سحبها الأجانب من البورصة.. مقابل 14 مليوناً تدفقات كويتية في 2020

■ الخليجيون ضخوا 60,9 مليون دينار استثمارات بالأسهم الكويتية خلال أول 7 أشهر من العام

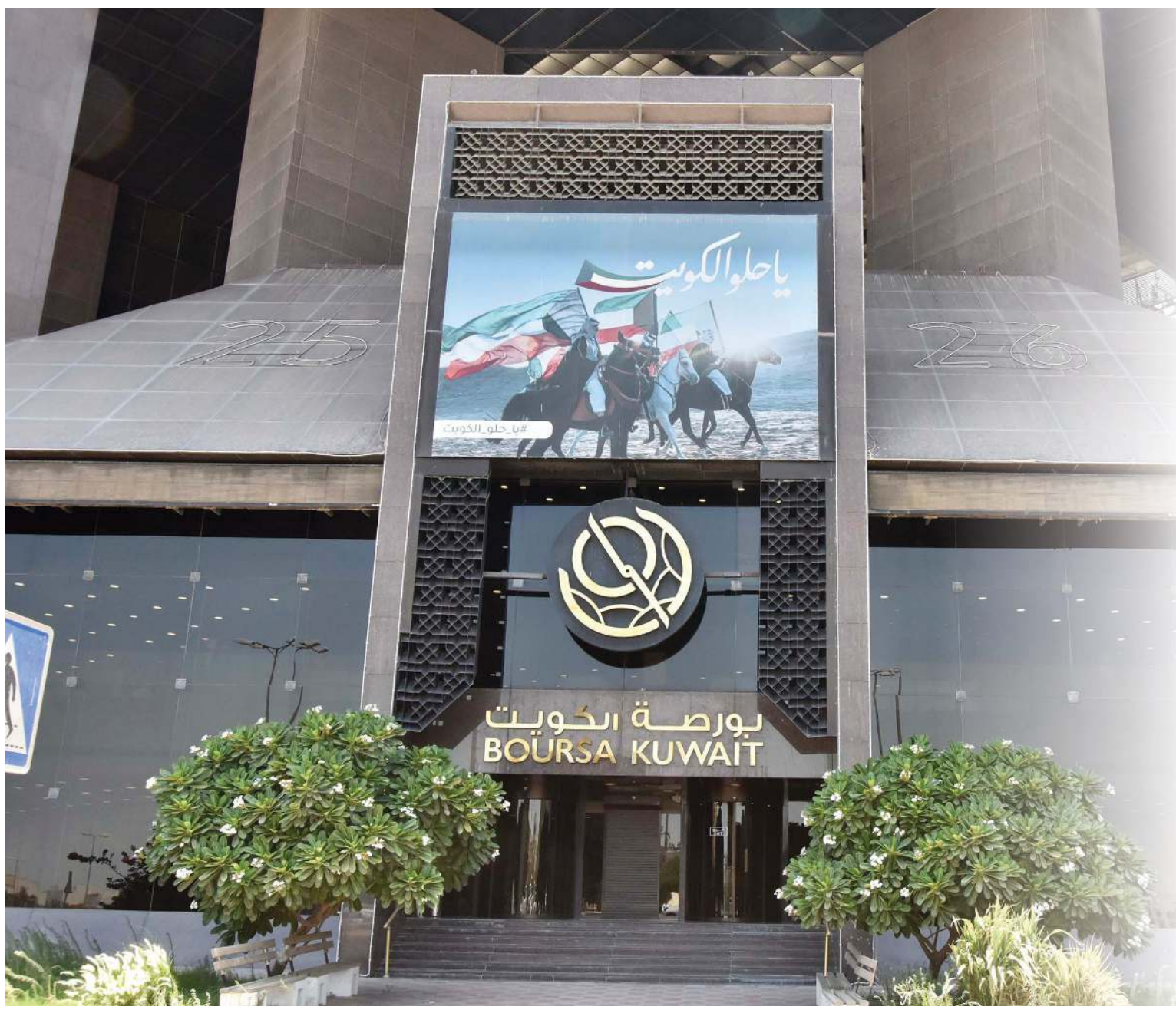

علاء مجيد

شهدت بورصة الكويت خلال شهر يوليو الماضي، استمرار تدفق الاستثمار الأجنبي للشهر الثاني على التوالي، وذلك بالتزامن مع بدء تطبيق المرحلة الثانية من خطة عودة الحياة لطبيعتها تدريجيا، حيث حقق الاستثمار الأجنبي صافي شراء بقيمة 20,03 مليون دينار خلال تعاملات شهر يوليو من العام الحالي.

وتركزت مشتريات الأجانب في هذا الشهر من خلال المؤسسات والشركات والتي حققت فائض شراء بقيمة 20,38 مليون دينار، كما حققت صناديق الاستثمار صافي تعاملات شرائية بقيمة 60,9 ألف دينار، بينما اتجه صافي تعاملات الأفراد الى البيع بقيمة 413,6 ألف دينار.

بينما تركزت مبيعات الأجانب منذ بداية العام من خلال محافظ صناديق الاستثمار، والتي حققت فائض بيع بقيمة 42 مليون دينار، كما اتجهت المؤسسات والشركات الى تحقيق صافي تعاملات بيعية بقيمة 35,17 مليون دينار، في المقابل اتجه صافي تعاملات الافراد الى الشراء بقيمة 1,95 مليون دينار.

وبالنظر الى حجم التدفقات الأجنبية على الأسهم الكويتية منذ بداية العام الحالي، يتبين أن الأجانب قاموا بسحب 75,2 مليون دينار من استثماراتهم بالاسهم الكويتية كصافي بيع لتعاملاتهم خلال تلك الفترة.

بيع كويتي بكثافة

كشف الكويتيون من مبيعاتهم للاسهم خلال شهر يوليو الماضي، حيث زاد البيع على الشراء بقيمة 29,26 مليون دينار، ليقلص من دخول الاستثمارات الكويتية إلى البورصة منذ بداية العام لـ 14,24 مليون دينار.

وأظهرت حصيلة تعاملات فئات المستثمرين بالبورصة الكويتية خلال يوليو وصول مبيعات الأفراد الكويتيين الى 223,19 مليون دينار مقابل مشتريات بـ 214,17 مليون دينار ليبلغ صافي تعاملاتهم البيعية عند 9,01 ملايين دينار.

كما سجلت صناديق الاستثمار المحلية صافي بيع على الأسهم خلال يوليو بقيمة 19,33 مليون دينار، من خلال عمليات شراء بقيمة 16,58 مليون دينار قابلها عمليات بيع بقيمة 35,92 مليون دينار.

بينما سجلت المؤسسات والشركات المحلية صافي شراء على الأسهم خلال يوليو بقيمة 10,75 ملايين دينار من خلال عمليات شراء بقيمة 71,24 مليون دينار قابلتها عمليات بيع بقيمة 60,49 مليون دينار، كما بلغت عمليات الشراء لدى محافظ العملاء والتي حققت صافي شراء 11,66 مليون دينار من استثماراتها في البورصة خلال يوليو الماضي بعد ان وصلت عمليات الشراء لديها الى 140,98 مليون دينار مقابل عمليات بيع بـ 152,65 مليون دينار.

اتجاه خليجي للشراء

تماشت تعاملات الخليجيين مع نهج الأجانب هذا الشهر، حيث قاموا بعمليات شراء خلال شهر يوليو الماضي، حيث جاء صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال شهر يوليو 9,22 ملايين دينار بضغط مشتريات من جانب المؤسسات والشركات بمقدار 8,63 ملايين دينار.

وبلغ صافي الاستثمار الشرائي للخليجيين خلال الـ 7 اشهر الماضية الى 60,97 مليون دينار، بدفع من مشتريات من جانب المؤسسات والشركات الخليجية الذين وصل صافي شرائهم منذ بداية العام الى 68,77 مليون دينار.

في أول جلسة بعد عطلة العيد.. و33,6٪ انخفاضاً في السيولة

206 ملايين دينار مكاسب البورصة

شريف حمدي

استأنفت البورصة الكويتية تعاملات ما بعد العيد على تحقيق مكاسب سوقية تقدر بـ 206 ملايين دينار بنسبة ارتفاع 0,7٪ لتصل القيمة السوقية لبورصة الكويت الى 28,516 مليار دينار ارتفاعا من 28,310 مليار دينار.

وارتفعت القيمة السوقية للبورصة على وقع استهداف الأسهم القيادية المدرجة بالسوق الاول الذي يضم الأسهم ذات القيم السعرية المرتفعة. وفي المقابل، تعرضت بعض الأسهم المضاربية لعمليات تصريف أدت الى تراجع مؤشر السوق الرئيسي بشكل محدود، وكانت هذه النوعية من الأسهم شهدت تحركات مضاربية قبل العيد.

وشهدت السيولة المتدفقة للسوق تراجعا ملحوظا في جلسة تعاملات امس، إذ انخفضت 33,6٪ ببلوغها 19,7 مليون دينار مقابل 29,7 مليون دينار في الجلسة التي سبقت عطلة العيد.

وتركزت اغلب السيولة حول بعض الأسهم القيادية كما هو معتاد بسوق الأسهم الكويتي في الفترة الاخيرة، إذ استحوذت أسهم «أهلي متحد» و«الوطني» و«بيتك» و«اجيليتي» و«زين» على 72٪ من إجمالي السيولة، تصدرها سهم أهلي متحد بواقع 3,7 ملايين دينار، واستحوذ الوطني على 3,4 ملايين دينار، وحظي بيتك بـ 3 ملايين دينار، و«اجيليتي» 2,2 مليون دينار، وزين 1,9 مليون دينار، وحققت جميع هذه الأسهم ارتفاعات سعرية بنهاية جلسة امس. وبلغت أحجام التداول 76,66 مليون سهم جاءت بتنفيذ 5451 صفقة، وسجلت مؤشرات 7 قطاعات صعودا بصدارة التأمين مرتفعا بنسبة 1,9٪، تلاه البنوك بنمو قدره 1,06٪، فيما تراجعت مؤشرات 3 قطاعات يتصدرها الخدمات الاستهلاكية بانخفاض نسبته 1,29٪.

وجاء سهم «فنادق» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 20,5٪ بينما تصدر سهم «عمار» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 4,8٪.

وتباين أداء المؤشرات امس، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1,05٪ محققا 56,8 نقطة ليصل الى 5472 نقطة، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,73٪ مضيفا 36 نقطة ليصل إلى 5004 نقاط، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,13٪ خاسرا 5,27 نقاط ليصل إلى 4080 نقطة.

بلغت 11,028 حساباً في يوليو الماضي

12,5٪ تراجع نسبة الحسابات النشطة بالبورصة

شريف حمدي

سجلت حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية تراجعا بنهاية تعاملات يوليو الماضي، وذلك للشهر الثاني على التوالي، حيث انخفض عدد الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي بنسبة 12,5٪ مقارنة بالشهر الذي سبقه، وذلك ببلوغ عدد الحسابات النشطة في يوليو 11,028 حسابا مقارنة بـ 12,599 حسابا في يونيو الماضي، علما ان عدد الحسابات النشطة في مايو الماضي كان 15,961 حسابا.

وبلغت نسبة الحسابات النشطة خلال الشهر الماضي 2,8٪ من اجمالي الحسابات التي لها الحق في الداول باسهم البورصة طبقا لاحصائيات البورصة بنهاية يوليو والتي تقدر بـ 397,467 حسابا. وعلى اثر هذا التراجع الملحوظ، ارتفعت نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها الى 97,2٪ من اجمالي حسابات التداول.

وسجلت حسابات الكويتيين خلال تعاملات يوليو الماضي انخفاضا بنسبة 14,5٪، اذ بلغ العدد 9,545 حسابا نشطا تراجعا من 11,162 حسابا في الشهر قبل الماضي، فيما بلغت الحسابات غير النشطة 367,254 حسابا، وبالتالي تراجعت نسبة الحسابات النشطة للكويتيين الى نحو 2,6٪ بنهاية الشهر الماضي.

في المقابل، ارتفعت حسابات الخليجيين النشطة بنسبة 1,7٪ في الشهر الماضي مقارنة بالذي سبقه، حيث بلغ عدد حسابات الاجانب النشطة 237 حسابا مقارنة بـ 233 حسابا، ويقدر عدد الحسابات غير النشطة للخليجيين 4074 حسابا.

كما ارتفع عدد حسابات الاجانب النشطة في يوليو الماضي الى 1246 حسابا، وذلك ارتفاعا من 1204 حسابات الشهر قبل الماضي بنسبة ارتفاع 3,4٪، علما ان عدد الحسابات غير النشطة للمستثمرين الاجانب 15,111 حسابا بنهاية تعاملات الشهر الماضي.

«أرابيان بيزنس»: الخروج دون اتفاق تجاري يدفع المملكة المتحدة لفتح مجالات تجارية أوسع مع دول المنطقة

خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يخلق فرصاً تجارية كبيرة مع الخليج

محمود عيسى

في الوقت الذي لم يتبق سوى 5 أشهر على انسحاب المملكة المتحدة الكامل من الاتحاد الأوروبي، يراقب المستثمرون في دول الخليج عن كثب ما إذا كانت نهاية العام الحالي ستشهد إبرام صفقة تجارية أوروبية بالتزامن مع الانسحاب من عدمه. وفي هذا السياق، قالت صحيفة ارابيان بيزنس، ان بريطانيا قد غادرت الاتحاد الاوروبي رسميا في 31 يناير 2020، لكنها لاتزال عضوا في الاتحاد الجمركي التابع للاتحاد الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة حتى نهاية العام الحالي.

وإذا لم يتم الاتفاق على اتفاقية تجارية بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي بحلول 31 ديسمبر 2020، فستواجه بريطانيا تعريفات جمركية صارمة على صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمكن أن يفتح المزيد من الفرص التجارية الثنائية بين بريطانيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي تعتبر في الوقت الحاضر ثاني أكبر أسواق التصدير بالنسبة للمملكة المتحدة خارج الاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة، حيث بلغ إجمالي تجارة السلع والخدمات بين الجانبين في العام الماضي 54,8 مليار دولار، وفقا لأرقام الحكومة البريطانية.

روابط تاريخية رصينة

وقال الرئيس التنفيذي لبنك رسملة الاستثماري في دبي زاك حيدري في حديث لصحيفة أرابيان بيزنس: «لدى المملكة المتحدة روابط تاريخية طويلة الأمد مع دول الخليج تمتد لأكثر من 200 عام، وتحافظ على تعاون أمني وديبلوماسي قوي معها».

وأضاف: «مع ان المملكة المتحدة عززت تدفقات التجارة والاستثمار في دول الخليج خلال السنوات الأخيرة، إلا أن ثمة فرصا كبيرة لزيادة النمو، حيث نتوقع المزيد من مشاركة المملكة المتحدة في العلاقات مع دول المنطقة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي».

وتعتبر الإمارات من أهم الشركاء التجاريين للمملكة المتحدة وواحدة من أسرع الأسواق نموا لصادراتها، وهي ثاني أكبر شريك تجاري لبريطانيا على مستوى العالم والثالث خارج الاتحاد الأوروبي، وقد بلغ حجم التجارة بين البلدين في 2019 نحو 9,9 مليارات دولار وتتواجد فيها اكثر من 200 شركة بريطانية.

مصائب قوم عند قوم فوائد

ويقول مدير العمليات في شركة تحسين للاستشارات والأبحاث في دبي ويس شوالجي انه إذا ما انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بدون إبرام صفقة تجارية، فسيكون هناك «اهتمام كبير» من بريطانيا لتعويض الخسائر التجارية المحتملة من خلال إبرام صفقات تجارية مع المناطق التي ترتبط معها بعلاقات جيوسياسية قوية.

وأضاف شوالجي: بما أن دول الخليج تعد من أكبر أسواق التصدير في المملكة المتحدة، فمن المؤكد أنه سيتم تسريع وتيرة المناقشات الثنائية وكذلك المناقشات المتعددة الأطراف على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حول اتفاقيات التجارة الحرة في حالة حدوث انهيار في المحادثات مع أوروبا، مشيرا إلى حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يحاول توقيع اتفاقية تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 1990 إلا انه لم يتم تحقيق تقدم يذكر على هذا الصعيد. وقال شوالجي ـ الخبير في الشؤون الحكومية إن المحادثات الثنائية تتقدم حاليا بشأن اتفاقيات التجارة الحرة التي قد ترى المملكة المتحدة أنها «تتفوق» بموجبها على جيرانها الأوروبيين من خلال مزايا تفاوضية.

الاتفاقيات التجارية

وأضاف انه إذا ما كان هناك توافق على إبرام اتفاقية تجارة حرة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي ككتلة تجارية، أو التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، فإن ذلك سيتمخض عن زيادة كبيرة في التجارة والاستثمار بين الجانبين، وقال انه من نواح عديدة، قد يعتبر دعاة بريكزيت والمدافعون عنه في بريطانيا هذا الفوز مثالا رئيسيا للمرونة والقدرة على التكيف والسيطرة اللازمة لبعث بريطانيا العظمى من جديد، ويمكن استخدام الاتفاقية أيضا رافعة وعاملا مساندا لها في المفاوضات الأوروبية.

«ألافكو» توقف الدعوى القضائية ضد «بوينغ»

أعلنت شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات عن قيامها بإيقاف الدعوى القضائية المرفوعة ضد شركة «بوينغ»، بعد التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بهذا الشأن.

وقالت «ألافكو» في بيان للبورصة أمس إن علاقتها مع «بوينغ» سوف تستمر عن طريق الاستمرار بالتعاقد لشراء 20 طائرة من أصل 40 طائرة ضمن سجل طلباتها مع «بوينغ»، وتعديل أوقات تسليم الطائرات لتتواكب مع ديناميكيات وتطورات سوق تأجير الطائرات الحالية.

وأوضحت الشركة أنها تتطلع إلى مواصلة علاقتها التجارية المتينة وطويلة الأمد مع «بوينغ»، مبينة أن الاتفاقيات التجارية مع الأخيرة تخضع لبند سرية المعلومات، والذي يمنع «ألافكو» من الإفصاح عن تفاصيل إضافية.